

دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية

أ. كمال بلخيري

قسم علم الاجتماع

جامعة سطيف

ملخص:

يعالج هذا المقال العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والتنمية في بلدان العالم الثالث، حيث أثبتت تجارب الدول وأكدت تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي بأن العامل الاقتصادي المالي البحت المعتمد في قياس درجة التنمية في البلدان قد أصبح عاجزا وأن الاستثمار من أجل التنمية قد بات مركزا على مصادر الثروة البشرية مما يضع مؤسسات التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي على الخصوص أمام مهمة صعبة تفرض عليها التجديد والتحديث والافتتاح على المحيط المحلي والخارجي مع تحصين للهوية الذاتية في نفس الوقت.

Abstract

This paper deals with the relation between the institutions of higher education and development within the third world countries.

The experiences of states and the reports of the united nations concerning human development of the last decade of the previous century, revealed that the economic factor is not sufficient in measuring the degree of development, but it is becoming essential to rely on the sources of human wealth, therefore, the stress is put upon the institutions of education to modernize themselves and to open up without neglecting the preservation of self- identity in the main time.

مقدمة: إن التنمية في البلدان العربية ومنها الجزائر مسؤولية المجتمع كله، صناع القرار والمواطنين، كل في موقعه، وإن دفع عملية التنمية تتطلب تفعيل كل الطاقات المحلية ضمن إستراتيجية تنموية شاملة توسع خيارات المواطنين وقدراتهم وتركز على مبدأ المشاركة الفعلية في القرار والتنفيذ والتقييم. والنمو الاقتصادي الملحوظ الذي عاشته معظم البلدان العربية في السنوات الأخيرة وإن كان ضروريا لعملية التنمية البشرية إلا أنه غير كاف، ولابد لهذا البعد أن يتكامل مع الأبعاد الأخرى الاجتماعية والثقافية والإعلامية والبيئية والإدارية وغيرها، قصد تمتين الصلة بين المواطن والمجتمع والموارد والبيئة، وأيضا قصد توزيع عائد النمو بشكل عادل وتأمين تجديد الموارد الطبيعية بشكل دائم. وتقع مسؤولية بناء وتطوير قدرات المجتمع والأفراد على مؤسسات الدولة وهيئات المجتمع المدني في جو من الحوار والتفاعل والتكامل، خصوصا مؤسسات التربية وعلى الأخص مؤسسات التعليم العالي. فحن نعيش في عصر مليء بالتحديات التي تواجهنا كل يوم متطلبة التغيير في نظم تفكيرنا وأساليب الإنتاج والتوزيع وغيرها، وهذه المعطيات الجديدة تتطلب خبرة جديدة وتربية جديدة وفكر جديد وأساليب ومهارات جديدة كي نصمد وحتى نتفوق. وكل هذا يستوجب من الجامعة الجزائرية أن تغير من أهدافها ومناهجها وطرائقها لأن التربية الإبداعية الحوارية الإفتتاحية الديمقراطية الناقدة هي المطلوبة الآن لتحل محل التربية التقليدية التقليدية غير الدينامية. فعلى الجامعة الحالية في البلدان العربية تقع مسؤولية استنبات العلم في التربة الثقافية المحلية وتوظيف التكنولوجيا من أجل التنمية الذاتية. تلك هي القضايا والمفاهيم الأساسية في مجالات التنمية ودور الجامعة التي ستعالجها هذه الدراسة.

أولا: مفهوم التنمية: يرجع تاريخ التنمية كهدف اجتماعي إلى بداية الفلسفة اليونانية، ولكن مولدها كمنظور علمي متطور كان أقرب حداثة، حيث بدأ بنشأة الاقتصاد كعلم متكامل في القرن الثامن عشر وبالذات نتيجة لمساهمات آدم سميث (1723-1790) مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، وذلك بجانب مساهماته القيمة في علوم الأخلاق والفلسفة

الأدبية، فقد أوضح سميث أن منفعة الأسواق الحرة ليست فقط نتيجة لكفاءتها أو ديناميكية حركتها التي تقودها المصلحة الذاتية والمنافسة الحرة التي تؤدي إلى تعظيم الناتج الكلي الذي تفوق إنجازاته مجموع إنتاج الأسواق المنظمة مركزياً، بل إن نظام السوق الحر يعتبر أكثر تناسقاً مع طبيعة البشر أيضاً. والعالم من منظور سميث بما في ذلك المعاملات الاجتماعية والسياسية والعقائدية هو وحدة متكاملة، إن ترك أفرادها بلا تدخل من السلطة فإنها تعظم الرفاه الكلي، ولكن سميث حذر في نفس الوقت من أن النظام الرأسمالي قد يكون له إفرازات سلبية تقود أو تحول الإنسان إلى آلة ميكانيكية صماء بلا إرادة أو ثقافة روحية، فلا مناص في نظر سميث من تدخل حكومي حكيم لمعالجة هذه السلبيات. وبالمثل عن طريق التعليم العام والمحافظة على القيم الإنسانية والروحية^١. ومن هذا المنطلق فإن سميث يعتبر من أوائل الإقتصاديين الذين أدخلوا رفاه العامل البشري كهدف أساسي للتنمية البشرية. ولكن علم الإقتصاد تجاهل هذا الجزء الهام من تحليل سميث لأجيال عديدة مركزاً على الناحية المالية للتنمية. والتنمية لا تعتمد فقط على النمو الإقتصادي ممثلاً في تراكم رأس المال، بل تعتمد أيضاً على العوامل الاجتماعية وتطورها وخصائص الطبيعة التي يعيش فيها المجتمع والتي تحدد نوع الحياة.

وكنتيجة لهذه التطورات السلبية فقد ظهرت مفاهيم ومنهجيات مختلفة لعملية التنمية أخذة في الاعتبار أبعاد مختلفة بجانب العوامل الإقتصادية البحتة مثل البعد البشري^٢ والبيئي^٣ والثقافة العلمية والإفتتاح المعلوماتي وغيرها... وقد تطور مفهوم التنمية البشرية في التقارير السنوية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^٢ بشكل متسارع خلال العقد الأخير من القرن الماضي. ففي تقرير 1991 ورد أن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً يكفل تحقيق النقلة المرغوبة وتحسين الأحوال البشرية، فيما تم التركيز في تقرير 1992 و 1993 على تحسين نوعية الحياة المادية ووضع مؤشرات كمية لقياسها والأخذ بإطار أوسع يشمل حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية وغيرها، في حين أضيفت متطلبات أخرى

في التقارير اللاحقة مثل معدل نمو السكان الذي يتأثر بالمواليد والوفيات ومن ثم فهو يتأثر أيضا بوضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك بمعدل العمر المتوقع للإنسان. ولا يمكن تصور تنمية في بعد دون باقي أبعادها الأخرى، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف اجتماعي أو ثقافي أو تقني أو إداري أو سياسي... والتنمية أيضا ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية، بل هي أيضا مجموع التفاعلات المتزايدة والمستمرة بين هذه العوامل. والتنمية حسب أمارتيا كومارسن² تعني القضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدولة. والتنمية أيضا هي عملية مجتمعية وإعوية ودائمة، موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه³.

ثانيا: خصائص الدول النامية: تتميز الدول المتخلفة بانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والإدارية والإعلامية عما هي عليه في البلدان المتقدمة. وذلك على الرغم من التشابه في مختلف الخصائص الجغرافية والمناخية والطبيعية وغيرها من العوامل المؤثرة في التنمية تفعيلا أو عرقلة. فالبلدان النامية تتشابه مع البلدان المتقدمة من حيث الموقع الجغرافي، فهي ليست محصورة في مناطق معينة فقيرة ووعرة وصعبة المعيشة، فليست مثلا كل أوروبا متقدمة رغم الخصائص الجغرافية المساعدة على قيام التنمية، وليست كل أسيا متخلفة، فاليابان ببيئته الصعبة والنمور الآسيوية كذلك أمثلة لأقطار آسيوية متقدمة. وكذلك فإن حضارات تاريخية مهمة قامت على مساحات جغرافية تحسب الدول القائمة عليها الآن في عداد البلدان النامية، مثل الحضارة المصرية التي قامت حوالي 2850 ق.م والحضارة السومرية والبابلية حوالي

2250 ق.م بأرض العراق حالياً، وأيضاً الحضارتين الصينية والهندية، في حين تعرف الولايات المتحدة الأمريكية أشد درجات التقدم رغم كونها لم تكتشف إلا حديثاً، فالمناطق المتخلفة الآن ليست كلها متخلفة دائماً وباستمرار عبر الزمن بل شهد بعضها عهوداً مزدهرة من قبل، والمناطق المتقدمة الآن ليست كلها متقدمة منذ الماضي وباستمرار. ومن حيث المناخ فإن البلدان النامية ليست محصورة أيضاً في مناطق مناخية معينة تعيق مسيرة التنمية، بل هي منتشرة في مناطق مناخية مختلفة، (باردة _ معتدلة _ حارة). وقد سجل التاريخ نشوء وتطور حضارات كبيرة سواء في المناطق المناخية الحارة مثل الحضارة الإسلامية التي نشأت في شبه الجزيرة العربية منذ أكثر من أربعة عشرة قرناً وهي منطقة حارة ثم توسعت وانتشرت، وكذلك التقدم الذي وصل إليه الاتحاد السوفياتي سابقاً رغم مناخه الشديد البرودة. ومن حيث الجنس أو السلالة البشرية فإن البلدان التي يسكنها ذوو البشرة البيضاء بعضها متقدم وبعضها متخلف، فبلدان أوروبا الشرقية وبلدان الشرق الأوسط وقسم كبير من أمريكا اللاتينية هي من البلدان المتخلفة وسكانها من الجنس الأبيض، في حين نجد الجنس الأصفر في اليابان حقق تطوراً وتقدماً يضاهي تقدم الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا خير دليل أن التقسيمات والأحكام المبنية على هذه الأسس كلها تفتقر إلى قاعدة علمية صحيحة. ومن حيث الموارد الطبيعية أيضاً فإن البلدان النامية ليست بتلك البلدان التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية الرئيسية للمصانع والمواد الأولية كالبتروول والذهب والألماس والفضة والنحاس واليورانيوم وغيرها... فنجد مثلاً العالم العربي لا يفتقر إلى الموارد الطبيعية ولا المواد الأولية الأساسية لكن إستغلالها تسيطر عليه الشركات الأجنبية. ومن حيث الأديان فإن إدعاءات البعض ممن يكتب في أدبيات التنمية بأن الأديان منها من ينشط ومنها من يعرقل عملية التنمية تفتقر هذه الإدعاءات إلى أساس علمي صحيح، فمقولة "أن أكثر البلدان المتقدمة هي في الأساس بلدان بروتستانتية، وأن أكثر البلدان المتخلفة إنما تخضع لأديان (القدرية)" مقولة صعبة الإثبات تاريخياً، فالإسلام مثلاً في عهده

الأول وحتى القرن الحادي عشر عرف أوج الحضارة الإسلامية و دعى للتقدم والإبداع فكريا واقتصاديا وزواج بين الملكية الفردية والجماعية قبل ظهور الرأسمالية والإشترابية الغربية بقرون، والإتحاد السوفياتي السابق حقق تقدما هائلا وهو لا يعتنق البروتستانتية مذهباً. ومن حيث الإعتبارات السياسية فإن البلدان التي كانت مستعمرة لم تبقى كلها متخلفة بعد إستقلالها مثل أستراليا وكندا. ومن حيث الكثافة السكانية فهي ليست بالبلدان الكثيفة السكان ولا هي بالبلدان المتوافرة المجال الجغرافي الواسع. فقد بلغت الكثافة السكانية (لكل كلم² عام 1992) (7) في السعودية و(9) في الجزائر في حين بلغت (830) في بنغلادش و(286) في لبنان، هذا عن الدول النامية أما عن الدول المتقدمة فنأخذ الأمثلة التالية: (2) في أستراليا و(3) في كندا و(104) في فرنسا و(329) في اليابان⁴. فهذه الأمثلة وغيرها تدل بأن البعد السكاني لا يبرر تخلف وتقدم الدول. إلا أن شرام يرى بأن هناك صفة واحدة مشتركة بين جميع الأقطار النامية وهي أنها لم تمر بتجربة الثورة الصناعية بينما مرت بها الدول الأكثر تقدماً، لأن العوامل الممهدة لهذه الثورة من النهضة والحرية السياسية الواسعة وتقدم التعليم وتطور التجارة وغيرها... لم تكن متوفرة في المناطق النامية حالياً⁵. في حين يرى محمد الجوهري بوجود ثلاث عناصر تشترك فيها البلدان النامية وهي:

- 1- أن مجتمعات الدول النامية قد تخلفت في النمو عن نظيراتها المتقدمة لأن طوال القرنين التاسع عشر والعشرون لم تشارك في جهد التنمية ومن ثم لم تشارك في جني ثمار هذا النمو والإنتفاع به إنتفاعاً أساسياً بل ظلت على هامش التقدم.
- 2- أن جميع البلاد النامية تسعى دوماً إلى التعجيل في عملية النمو اقتصادياً واجتماعياً
- 3- أن مشكلات الدول النامية ليست إقتصادية فقط بل من طابع سياسي واجتماعي عام أيضاً⁶.

ثالثاً: مؤشرات قياس التنمية: قام المختصون بإعتماد مقاييس ومؤشرات تقيس درجة التنمية، معتمدة على تقييم ما تم إنجازه وما لم ينجز بعد للوصول إلى الأهداف المرسومة لهذه التنمية، وأيضاً مراقبة مدى صحة مسار هذه التنمية واتجاهها قصد المواصله أو التعديل. وتوحيد مؤشرات التنمية يمكننا من إجراء المقارنة بين نواتج مؤشرات التنمية الخاصة ببلد معين مع غيرها من البلدان لمعرفة مدى ما تم تحقيقه في مجالات التنمية ومكوناتها وأيضاً يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الإطار. ومؤشرات قياس التنمية ليست ثابتة، وهي مرتبطة بأهداف التنمية والمفهوم الذي تنطوي عليه، حيث مفهوم التنمية مفهوم نسبي ويختلف باختلاف الزمان والمكان. وقبل عدة عقود كانت التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي وكانت مؤشرات قياس التنمية تعتمد فقط على الناتج القومي ودخل الفرد⁷ مما جعلها تتميز بالقصور وعيوب كثيرة منها غموض حول قيمة الإنحراف المعياري حول معدل الدخل الفردي، حيث يمكن أن تكون الثروة مركزة في أيدي قلة، وأيضاً غموض حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها... ومع توسع مفهوم التنمية ظهرت محاولات من طرف أصحاب نظريات التنمية وأيضاً التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية في العالم كالبانك الدولي ومنظمات هيئة الأمم المتحدة ودفعت نحو استخدام مؤشرات جديدة لقياس التنمية يمكن تقسيمها إلى قسمين وهما:

1- المؤشرات الاقتصادية: وتتركز أساساً حول معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يبين ذلك في كل من البلدان الصناعية والبلدان العربية والبلدان النامية والعالم ككل وهذا سنة 1997⁸:

القطاع	البلدان الصناعية	البلدان العربية	البلدان النامية	العالم
نصيب الفرد سنوياً (بالدولار)	15986	445	2904	5798

قبل العقد الأخير من القرن الماضي أعتبر هذا المؤشر مؤشراً أساسياً على التقدم أو التخلف في الدول ومختلف المناطق في العالم، لكن انتقادات كبيرة وجهت لهذا المؤشر لإهمال مؤشرات أخرى يراها النقاد أساسية أيضاً ولا تقل أهمية عن مؤشر معدل نصيب

الفرد من الناتج الإجمالي لبلده، فالأهم حسب هؤلاء هو كيفية توظيف الأمم لثرواتها وليس حجم الثروة في حد ذاتها، فنوعية الحياة تتحدد بدرجة كبيرة بمحاربة الجهل والمرض والفقر وتوسيع الاختيارات البشرية أكبر من أن تتحدد بالرفاه الاقتصادي لوحده، فالثراء ليس الغاية في ذاتها. كذلك نجد من المؤشرات الاقتصادية لقياس درجة التنمية مؤشري الاستهلاك للفرد والأسرة، مثل معدل نصيب الفرد من الوحدات الحرارية يوميا (السرعات الحرارية) علما أن الحد الأدنى اللازم هو 2300 سعر حراري، كما يستخدم أيضا مؤشر استهلاك الطاقة ومعدل أجهزة الإعلام والاتصال وتوزيع الصحف اليومية والأسبوعية وغيرها⁹... ولما كانت المؤشرات السابقة الذكر غير كافية لقياس حقيقي لمستوى التنمية فقد تمت صياغة مؤشرات أخرى تعتبر أساسية وهي المؤشرات الاجتماعية.

2- المؤشرات الاجتماعية: تنظم هذه الفئة مؤشرات عديدة منها:

أ- **معدل النمو السكاني**: وهو يتأثر بالمواليد والوفيات والهجرة ويرتفع معدل النمو السنوي للسكان في البلدان الأقل نموا عن المعدل في البلدان النامية التي بدورها يرتفع معدلها عن المعدل المسجل في البلدان الصناعية، وقد جاءت النسب المسجلة في الفترة الزمنية 1960 - 1992 مرتبة حسب الفئات الثلاثة من البلدان كالتالي: 2.6٪، 2.2٪، 0.8٪¹⁰ وهذه الأرقام هي في علاقة مباشرة بتفعيل أو عرقلة عملية التنمية، فكلما كان الإنجاز كبيرا والنمو السكاني بطيئا كانت مستويات التنمية رفيعة والعكس بالعكس.

ب - **العمر المتوقع للفرد**: حيث يعتبر العمر المتوقع عند الولادة من المحددات لمستويات المعيشية للسكان وكذا لطبيعة بينتهم المعيشية، وقد بلغ سنة 1996 حد 61.8 سنة في البلدان النامية و 74.4 سنة في البلدان الصناعية و 63.2 سنة في العالم أجمع¹¹.

ج - **الحالة الصحية:** فنسبة عدد السكان لكل طبيب من المؤشرات الهامة للتنمية في أي بلد، فبلغت سنة 1990 ما يقارب 6670 شخصا لكل طبيب في البلدان النامية و 390 شخص لكل طبيب في البلدان الصناعية و 19110 شخصا لكل طبيب في البلدان الأقل نمواً في حين سجل رقم 5260 شخصا لكل طبيب على مستوى العالم ككل¹². وللرعاية الصحية أيضاً علاقة بمعدلات وفيات الرضع، ففي سنة 1992 بلغت النسبة 69..% في البلدان النامية و 13..% في البلدان الصناعية و 112..% في البلدان الأقل نمواً¹³.

د - **التعليم ومحو الأمية:** وهي من المؤشرات الاجتماعية الهامة للتنمية الاجتماعية، فكلما زادت نسب الإلتحاق للتعليم الأساسي والثانوي والجامعي كلما دل على التنمية الاجتماعية والعكس¹⁴. وعملية محو الأمية لدى الكبار الذين لم يسعفهم الحظ في الإلتحاق بالمدرسة في سنوات عمرهم الأولى أمر مهم ومدعم أساسي لتحسين نمط حياة الأفراد وكذا دعم التنمية الاجتماعية. وقد بلغت سنة 1995 نسبة 29.6% لدى البلدان النامية و 1.3% لدى البلدان الصناعية و 22.6% في العالم ككل¹⁵.

هـ - **البطالة والفقر والتنمية:** وقد تضمنتهم تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1995م.

رابعاً: الجامعة والتكامل مع المجتمع: الجامعة مؤسسة اجتماعية تمثل آخر مراحل النظام التعليمي وتكون الشباب الجامعي علمياً وثقافياً وفكرياً ووجدانياً، وهي تمد المجتمع بالإطارات المختلفة الاختصاصات، الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية... وقد وضع حامد عمار عشرة خصائص تميز وظيفة الجامعة جاءت كما يلي:

1- جامعة لعناصر التميز في إعداد النخب، وهي مهمة أساسية في السياق المجتمعي العام.

- 2- جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف ومهن متخصصة.
- 3- جامعة لشتات المعارف التي تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي من خلال مختلف التخصصات المنهجية لمجالات المعرفة.
- 4- جامعة تلتقي فيها الثقافة الوطنية بخصوصياتها مع الثقافات التي تشاركها القيم والمعاني ومع الثقافات الإنسانية الأخرى.
- 5- جامعة لمختلف منتجات الفكر
- 6- جامعة للطاقت المحركة للوعي، الوعي بالنفس والوعي بالمحيط ومكوناته والوعي بالمتغيرات العالمية ووعيا بالحاضر والمستقبل.
- 7- جامعة للتأثر بالمجتمع والتأثير فيه.
- 8- جامعة لاكتساب القدرات العقلية والاستطاعة والمهارات والقيم والعادات.
- 9- جامعة لقيم الديمقراطية والتواصل.
- 10- جامعة للتنافس بأسلحة المعرفة والبحث العلمي¹⁶.

وهناك من المؤلفين الذين أضافوا وظيفة أخرى للجامعة وهي: الحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل¹⁷. ووظيفة الجامعة في العصر الحاضر اتسعت ولم تعد أولوياتها تخريج حاملي الشهادات من أساتذة ومهندسين واقتصاديين وحقوقيين وأطباء وصيادلة... بل ينبغي عليها التوجيه والتسريع والتحكم في التنمية البشرية والتطور والتقدم بالمساهمة في اكتشاف الحقائق والبحث عن حلول لها. وينبغي أيضا على الجامعة أن تفتح حوارا وتتفاعل مع القوى الداخلية في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات العالمية وتأثيراتها على سياق العملية التنموية للمجتمع. " فالجامعة يجب أن تكون متكاملة بالضرورة مع المجتمع المتنامي الذي يحيط بها، كما ويجب أن تكف عن عزلتها عن باقي النظام التربوي، حيث بقيت غالبا بعيدة عنه، إنها بإمكانها عندما تجدد نفسها أن تقدم لهذا النظام ركائز تجديده الخاصة به، وتشجعه على تكييف المؤسسات والبرامج التي غالبا ما تكون موروثة من العهد الاستعماري أو مكونة

بحسب النماذج الخارجية، تكيفها مع الوقائع والمتطلبات الجديدة للتنمية الوطنية وذلك بتشجيع الإتحاد بين التربية المدرسية والتربية غير المدرسية بصورة خاصة، وكذلك بتشجيع الترابط بين التربية والعمل¹⁸.

خامساً: الجامعة وتحسين الذات الثقافية: لا يمكن الحديث عن سيادة حقيقية للأمة دون وجود لأصالة ثقافية تميزها عن غيرها من الأمم، ومن المهام الأساسية للجامعة الحفاظ والتحسين لهذه الأصالة، فكل عملية تنموية لا يمكن أن تنجح إلا بحفظها للقيم التي تؤسس أصالة الأمة، " إن الذاتية الثقافية تتمثل في التراث الفكري، وفي الرؤية الحضارية، عبر اللغة الوطنية، وفوق ذلك فإن تحقيق هذه الذاتية وتنميتها وإغناءها هو السبيل الأمثل إلى المشاركة الإيجابية في الثقافة الإنسانية"¹⁹. وبدون تحسين للذات الثقافية وتنميتها يحصل انسلاخ للأجيال اجتماعياً واغتراب فكرياً وخاصة في عصرنا هذا الذي يشهد انفجاراً في المعلومات وتعدد في مصادر المعرفة والأفكار وتشكيل العقول، وهي مسائل تعانها شعوب البلدان النامية وخاصة في الوطن العربي. فالتجديد والتحديث والتطوير يجب أن يتم في إطار ضمان للذات الثقافية أخذين في الاعتبار استغلال تجارب الآخرين.

ودور الجامعة في تحقيق الذاتية الثقافية في العالم العربي يتوقف على سيادة اللغة العربية في مجالي التعليم والبحث، وذلك بتشجيع الإنتاج العلمي باللغة العربية في مختلف مجالات العلوم والآداب، ولا يعني هذا إغفال الإطلاع والتواصل مع ثقافات وعلوم بلغات أجنبية، بل ينبغي الحرص على التوسع في تعريب العلوم التي ننتج فيها باللغة الوطنية وخاصة ما نحتاجه منها في التنمية العلمية وتطوير المجتمع ثقافة وحضارة. فينبغي عن طريق الجامعة تهينة الظروف التي تكفل المحافظة على الذاتية الثقافية للمجتمع لتمكينه من إقامة علاقة متناصفة وخلاقة مع الثقافات الأخرى²⁰، وفي هذا الصدد قال الكاتب الفرنسي جيلبر كونت " كل إنفتاح على العالم يفرض أولاً وقبل كل شيء ثقة في النفس راسخة ووطيدة، وإن اللغة هي الجنسية نفسها..."²¹.

ساحدا: النظريات المنهجرة لدور الجامعة في التنمية: كان لعلماء الاجتماع اهتماما كبيرا حول فهم الدور الحقيقي الذي يؤديه النظام التعليمي في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع، وقد إمتد هذا الاهتمام تاريخيا إلى الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أمثال سبنسر ودوركايم وماكيفر وفيرير وغيرهم، وقد ركز هؤلاء على مناقشة قضايا التعليم العالي والتحديات التي تواجه الجامعة في المجتمع الحديث ومدى تأثيرها على تنمية وتطوير المجتمع الصناعي، حيث عاصروا المراحل التطورية لنشأته²². أما عن الإسهامات الحديثة حول العلاقة بين الجامعة والمجتمع ودور مؤسسات التعليم العالي في التنمية وخاصة في دول العالم الثالث فنوردها ضمن ثلاث نظريات أساسية، وهي نظرية التحديث ونظرية رأس المال البشري وأخيرا نظرية الأساق الاجتماعية.

أ- نظرية التحديث²³: ظهرت مع بداية الخمسينات من القرن الماضي مركزة على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية ومنها عامل التعليم، واهتمت نظرية التحديث بصفة أساسية بتحليل الجوانب البنائية المتغيرة التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة، فتبنت هذه النظرية المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الإنجازات موضحة مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر على عمليات التنمية والتحديث في المجتمع المعاصر. وقد سعى علماء الاجتماع المعاصرين إلى تبني نظرية التحديث في تحليل الإنجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة لتحقيق ما وصلت إليه من نتائج، وأن تستخدم نفس الطرق التنموية التي استخدمتها الدول المتقدمة حاليا لإحداث عمليات التغير والتطور والتقدم في المجتمعات المتخلفة. ومن أهم الإسهامات في هذا الإطار إسهامات دافيد ماكلياند (D.McIlelland) الذي حاول تحليل العملية التطورية لنشأة عملية التحديث موضحا العوامل التي بواسطتها أحرزت بعض المجتمعات تقدما اجتماعيا وتكنولوجيا عن غيرها من المجتمعات الأخرى. مركزا بالأساس على الثقافة الموجودة في هذه المجتمعات التي عملت على تحقيق هذه الإنجازات وتكوين الشخصية الفردية التي يعتبرها موجودة بنسب أعلى في الدول المتقدمة على حساب غيرها معتبرا أيها المسؤولة على تقدم شعوب عن أخرى. ومع منتصف السبعينات ظهرت إسهامات أليكس إنكلز (A.Inkles) وديفيد سميث (D.Smith)

ضمن هذه النظرية مقدمين رؤية أوسع من رؤية ماكليلاند. فبعد تحليلهما لعوامل التحديث المنجز في الدول المتقدمة قاما بإنجاز دراسة ميدانية على مجموعة من الدول النامية قصد تحليل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات في التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية الفردية. وفي تحليلهما للعلاقة بين التعليم والتنمية قاما بتطوير مقياس لتحديد خصائص الإنسان الحديث، وتم بناء هذا المقياس من خلال دراسة مقارنة على ست دول نامية، معتبرين بأن عملية التحديث تمثل عملية اكتساب أكبر نسبة من السكان لمجموعة من الموصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة. ومن مؤشرات هذا المقياس نجد: اكتساب الخبرة والرغبة في التجديد والتغيير، تنوع الاتجاهات والأراء، اكتساب الحقائق والمعلومات، الاهتمام بالحاضر والمستقبل، الاهتمام بالتخطيط المستقبلي للحياة الشخصية، اكتساب الخبرة التكنولوجية الحديثة، احترام هوية الآخرين وأرائهم وغيرها... ويلاحظ على هذه النظرية تصورها بأن على الدول النامية إذا أرادت أن تحقق التنمية والتقدم الاقتصادي، لا بد أن تسلك نفس المراحل والطرق التي مرت بها الدول المتقدمة في مسيرتها للتنمية الشاملة دون الأخذ في الاعتبار طبيعة السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والحضارية التي تعيشها الدول النامية والتي تختلف كثيرا عن السياقات التي كانت تعيشها نظيراتها المتقدمة حاليا في مراحل تاريخية ماضية.

ب- نظرية رأس المال البشري²⁴: ظهرت مع بداية الستينات، وهي تمثل وجهة نظر الاقتصاديين حول العلاقة بين التعليم والتنمية. ومن أهم الإسهامات في هذا الإطار إسهامات عالم الاقتصاد الأمريكي تيودور شولتز (T.Schultz) من خلال تحليل العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال ونوع من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة، ومن ثم لا يمكن أن ننظر إلى التعليم على أنه نوعا من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار المنتج. كما أوضح شولتز أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي هي نتيجة لإعطاء الفرد المؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد وأيضا المؤهلة له لدخول سوق العمل البشري الذي يمثل النواة المسؤولة على التنمية الصناعية الشاملة. إذ يرى شولتز " أن التعليم

العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه... ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة، أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات". وقد طرح شولتز عدة أمثلة عن عدم توافر الموارد الطبيعية (باعتبارها عاملا أساسيا للتنمية والتحديث) في بعض دول العالم في حين حققت تقدما وتطورا كبيرين كاليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وغيرها من الدول التي إستثمرت في الرأس المال البشري، حيث عمليات تحديث الاقتصاد والتنمية الاقتصادية تتطلب مهارات بشرية وإطارات فنية ذات مهارات عالية.

ج- **نظرية الأنساق الاجتماعية**²⁵: كان لنمو علم اجتماع التنظيم وتطوره دورا كبيرا في استخدام هذه النظرية لدراسة التنظيمات الاجتماعية، ويرى أنصار نظرية الأنساق الاجتماعية أن الأنساق الاجتماعية تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة، وتنقسم هذه الأنساق إلى قسمين رئيسيين هما: الأنساق المفتوحة والتي تتفاعل بصورة مباشرة مع بيئتها، والأنساق المغلقة والتي تكون على عكس الأولى، لا تتفاعل مع البيئة المحيطة بها. وقد إنصب إهتمام أصحاب هذه النظرية على الأنساق المفتوحة كالمدارس والجامعات ولكن بعض الدراسات الميدانية كشفت بأن العديد من مؤسسات التعليم العالي تنطبق عليها مواصفات النسق المغلق، فهي لا تحبذ التعرف على البيئة المحيطة بها. ومع الإنتشار التكنولوجي والثورة التعليمية التي اجتاحت العالم كله والدول النامية أيضا بدت المدارس والجامعات كأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة. وتركز هذه النظرية على علاقة المدخلات - المخرجات للمدارس ومؤسسات التعليم العالي. وتتضمن هذه العلاقة ما يلي:

- المدخلات: وهي مجمل ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من المجتمع مثل المعرفة والقيم والأهداف والموارد المالية.

- العملية التعليمية والأكاديمية: وتمثل الهياكل والأفراد القائمين على العملية التعليمية إضافة إلى القائمين على الخدمات والوسائل والأدوات الفنية والتعليمية.

- المخرجات: وتمثل نوعية الخرجين وتأهيلهم لخدمة المجتمع وكذا الإطارات الفنية والبشرية مع إكتسابهم للقيم والإتجاهات والدافعية نحو الإنجاز والقدرة على الابتكار ومهارات الفهم والاتصال مع العالم الخارجي والإحساس بالمسؤولية المهنية والأخلاقية والاجتماعية. وبذلك تبين هذه النظرية أهمية الجامعة كنسق مفتوح قادر على التأثير الإيجابي في المجتمع قصد تنميته وتطويره.

خلاصة: إن أهم نتيجة نستخلصها من العرض السابق ذكره، تتمثل في أن أدبيات التنمية عموما تتفق على التأكيد بأن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها في نفس الوقت، من حيث كونه يمثل الجهد والطاقة والقدرة والمعرفة والمهارة المستثمرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المتمثلة في الرقي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في إطار الأصالة الثقافية، وهو المستفيد من ثمار التنمية هذه. والقاعدة المجتمعية الواسعة تنطلق في فهمها للتنمية بعقوية وتلقائية في تجسيدها لأمالها في العيش الكريم وتوفير الإمكانيات وتحقيق الفرص العادلة، فلا يهتمها كثيرا ما يطرحه التنظير الأكاديمي أو القائمون على برامج التنمية، سواء من حيث إرتفاع معدل النمو أو الناتج المحلي وغيرها، بقدر ما يههم الواقع في ملامسة نتائج التنمية الفعلية. ولم يعد التقدم مرتبطا بمصادر الثروة الطبيعية المتاحة للأمة بقدر إرتباطه بمصادر ثروتها البشرية، حيث تعتمد الحضارة المعاصرة، وهي حضارة علمية تكنولوجية على الأفكار التي تأتي من الناس لتتحول إلى عمل على أيدي الناس ومن ثم فإن التجديد والتطوير يأتي من تنمية المصادر البشرية، يضاف إلى ذلك أهمية الدافع في عملية التنمية، وخلق الدافع للتنمية يعتبر من المهام الرئيسية لمؤسسات التربية والتعليم وعلى رأسها الجامعة. وهكذا فإن الجامعة التي تنجح في نشاطها العلمي وأداء رسالتها تجاه التنمية في الوطن لا بد أن يتوافر لها جملة من الشروط الأساسية لذلك منها:

- وجود عدد كبير ومتنوع من الباحثين والعلماء المبدعين.
- توفر المناخ الأكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومخابر وأجواء إجتماعية ونفسية ومادية ملائمة ونظم إدارية وتنظيمية مشجعة على البحث.
- توفر الأموال الكافية لنشاطات الأبحاث.
- إتساع كاف لمجال الحرية الأكاديمية المساعدة على البحث والمزيلة للعوائق المؤثرة على مستوى أداء الباحث.

المواضيع والتعليقات:

- 1- فضيل سعد (2001)، التخلف والتنمية في ظل العولمة الرأسمالية، مجلة المعرفة، العدد 459، ص ص 76-78.
- * - كنتيجة لفشل التجارب التنموية في نهاية القرن الماضي وبالات زيادة البطالة وتعمق الفقر والنمو السكاني ووضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي المتدني، ظهر مفهوم جديد لعملية التنمية يهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة للناس حيث تكون عملية التنمية قائمة على أساس المشاركة والعدالة والإستدامة، وهو ما يعرف بالبعد البشري للتنمية. * - حسب ابن خلدون فإن هناك علاقة وطيدة بين البيئة الجغرافية ونشأة الحضارات، فخصائص الطبيعة كالمناخ (المسبب أحيانا لإنتشار الأمراض)، أو عدم خصوبة التربة وشح الأمطار أو المياه تؤثر على زيادة تكلفة الإنتاج وكيفية تعامل المجتمع مع بيئته.
- 2- أسامة عبد الرحمان (1997)، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ص 16، 15. * - من أمثلة الدور الفاعل للمرأة في المجتمع، دورها في تعظيم فرص الحياة للأطفال ومن ثمة إنخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع، ودورها في ترشيد عملية الإنجاب، ومن ثم إنخفاض معدلات الخصوبة، وكلا هذين المجالين له أهمية حرجة في عملية التنمية، ورفاه المرأة يؤثر تأثيرا مباشرا ويلعب دورا محوريا كوسيط في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع. * - أمارتيا كومارسن هندي حائز على نوبل للاقتصاد عام 1998 لمساهمة في نظرية الرفاه بمؤلف بعنوان: التنمية صنو الحرية، نشر في نيويورك سنة 1999.
- 3- أسامة عبد الرحمان، نفس المرجع، ص 17.
- 4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994.
- 5- محمد مصطفى الأسعد (2000)، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص 70.
- 6- محمد الجوهري (1978)، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، مصر، ص 48.
- 7- عبد الناصر محمد رشاد (1997)، التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي، مصر، ص 112.
- 8- محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص ص 98-99.
- 9- محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 102.
- 10- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994.
- 11- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997.
- 12- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993.
- 13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994.
- 14- عبد الناصر محمد رشاد، مرجع سابق، ص 142.
- 15- حامد عمار (1999)، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ص 178.
- 16- حامد عمار، نفس المرجع، ص ص 96-98.
- 17- محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 139.
- 18- رياض قاسم (1995)، مسؤولية المجتمع العلمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 193، ص 83.
- 19- محي الدين صابر (1986)، قراءات في واقع الثقافة العربية، دار الرائد العربي، بيروت، ص 139.
- 20- محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 156.
- 21- محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص 157.
- 22- عبد الناصر محمد رشاد، مرجع سابق، ص 177.
- 23- عبدالله محمد عبدالرحمان (1991)، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص ص 187-181.
- 24- أيضا: محمد مصطفى الأسعد، مرجع سابق، ص ص 163-190.
- 24- خوسيه جواكين برونر (2001)، العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية، ترجمة محمد البهنسي، مجلة مستقبلات، عدد 2، ص ص 160-171.
- 25- عبدالله محمد عبدالرحمان، مرجع سابق، ص ص 196-203.